International Academic Journal for Economics and Administrative Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية

Website: http://iajour.com/index.php/eas

ISSN: 2708-7271

أثر التطوير في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030

ولاء بنت علي الحكمي، ريما بنت حبيب الحبيب

جامعة جدة

تاريخ استلام البحث: 2022/6/26 **تاريخ نشر البحث: 2022/8/21**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التطوير في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة البحث وآليات جمع البيانات، حيث يعتمد على استفتاء جميع أفراد مجتمع البحث، الذي يشتمل البحث على شركات الصناعات المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من العاملين في الشركات الصناعية العاملة في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (219) مفرداً.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1. تبين أن مستوى الاعتماد على تحسين الجودة بنسبة مرتفعة بلغت 83.64%.
2. تبين أن مستوى الاعتماد على التكنولوجيا بنسبة مرتفعة بلغت 84.08%.
3. تبين أن مستوى التركيز على سلاسل الامداد والخدمات اللوجستية بنسبة مرتفعة بلغت 83.64%.
4. اتضح أن مستوى تطبيق إدارة الموارد البشرية بنسبة مرتفعة بلغت 76.38%.
5. اتضح أن مستوى تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد جاءت مرتفعة بنسبة 84.5%.
6. تبين أن مستوى الخدمات اللوجستية بنسبة مرتفعة بلغت 84.3%.
7. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.
8. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها:

1. ضرورة تقدم المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة منتجات بجودة تضاهي جودة المنتجات العالمية.
2. يجب على المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة متابعة التطورات التكنولوجيا في مجال الإنتاج
3. ضرورة أن تهتم المنشآت غير النفطية في المملكة بمدى كفاءة وفاعلية خدماتها اللوجستية

4. ضرورة اهتمام المنشآت غير النفطية في المملكة بالكفاءات بشرية قادرة على التحسين المستمر في المنشأة
5. ينبغي تطوير أنظمة عمل وشركات وتشريعات تسهل وصول منتجات الصناعات المحلية الغير نفطية إلى الأسواق العالمية.
6. ضرورة أن توفر المملكة لوائح وأنظمة تعزز حوكمة القطاع اللوجيستي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.
7. انشاء منصة خدمية تسويقية موحدة للقطاع الصناعي غير النفطي والخدمات اللوجستية بحيث تقدم المنصة معلومات حول الشركات العاملة في القطاع الصناعي غير النفطي وشركات الخدمات اللوجستية بغرض استعراض منتجات وخدمات هذه الشركات والربط فيما بينها والتسويق لها.

الكلمات المفتاحية: تطوير الصناعات المحلية، الخدمات اللوجستية، برنامج تطوير الصناعات الوطنية، رؤية المملكة 2030

الفصل الأول: الإطار العام

المقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية واحدة من أهم الأهداف للدول الباحثتين عن التطور ومواكبة ركب التقدم العالمي، كما يمثل اهم أداة لقياس موقع الدول النامية حول العالم، واعتباره معياراً اساسياً للدور الإنتاجي الفعال الذي تقوم به القطاعات الصناعية المختلفة، وذلك وفقاً للتنوعات الصناعية بين الدول. (شهاب، 2021)

حيث شهد الاقتصاد في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية تقدماً كبيراً وملحوظاً على مستوى التنمية الصناعية، وبدء التركيز على ادخال صناعات محلية اكبر لتقليل مستوى الاعتماد على النفط، وذلك يظهر بشكل واضح في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي ركزت ضمن برامجها بشكل أساسي على برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، الذي يهدف بشكل عام إلى "تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة والمحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة وبالتالي تعظيم الأثر الاقتصادي وتنوعيه" (برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، 2021)

ويشير (هافرلاند ودرندري، 2021) إلى أن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تعتبر خطة معقدة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي من شأنها ان تدفع بالاقتصاد نحو المزيد من التنوع والاستدامة.

وتوجهات المملكة ضمن رؤيتها ظهر إنجازاتها على ارض الواقع حيث يشهد القطاع الصناعي بكل مكوناته في المملكة تطوراً كبيراً ينعكس بشكل واضح في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تحقيق تنوع نسبي في مصادر الدخل، وهذا ناتج عن التشجيع الحكومي وتقديم الحوافز للاستثمار في القطاع الصناعي، والتوجه نحو الصناعات المحلية (عبدالجواد، الرسول، 2021)

ومما لاشك فيه بأن العمل على تطوير الصناعات المحلية وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية يصاحبه تطوير الخدمات اللوجستية، وهذا فعلياً ما ركزت عليه المملكة في خطط تطوير القطاع الصناعي وخدمات اللوجستية، حيث تتجه المملكة في رؤيتها للاستغلال الأمثل لموقع وموارد المملكة واعتبارها واحداً من اهم الأسواق في منطقة الشرق الأوسط واكبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وما تلعبه الخدمات اللوجستية في رفع جاذبية الاستثمار وتكامل سلاسل الامداد، حيث يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، إلى "تحويل المملكة الى منصة لوجستية عالمية من خلال تعزيز كفاءة الخدمات

اللوجستية وجودتها وسرعتها وتسحين جودة البنية التحتية ورفع طاقتها الاستيعابية". (برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، 2021)

وتأتي هذه الدراسة من خلال العلاقة الأساسية بين التطور في الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030 التي ركزت على تنمية وتنويع الاقتصاد من خلال تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد وتعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة، إضافة إلى إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة، وترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي.

مشكلة البحث:

تركز توجهات المملكة الاقتصادية على تنمي القطاع الصناعي المحلي من خلال دعم عملية التنوع في الصناعات المحلية وعدم الاعتماد الكامل على المنتجات النفطية، وهذا ما تم ترجمته على ارض الواقع من خلال برامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030 التي شملت على ستة قطاعات أساسية وهي التعدين، الطاقة، المحتوى المحلي، الصناعة، الثورة الصناعية الرابعة، الخدمات اللوجستية، والتي تتكامل فيما بينها لتحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي في المملكة.

حيث اشارت العديد من الدراسات على وجود تأثير كبير للصناعات المحلية في التنمية الاقتصادية كدراسة (عبدالجواد، والرسول، 2021) التي أكدت على أن تعززي الصناعات التحويلية وتطويرها خلال الفترة 1990 وحتى عام 2018 كان له تأثير كبير في النمو الاقتصادي في المملكة وهذا ما ظهر من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط إنتاجية العمل.

ويتفق ذلك مع دراسة (شهاب، 2021) إلى أن هناك دور للقطاع الصناعي من خلال التصنيع المستخرجة غير النفطية المقالع والتعدين في النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصناعات غير النفطية.

كما وتشير دراسة (الهويش، 2015) إلى أن الجهود الحكومية في المملكة ساهمت بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي من خلال سياسات تشجيع تنوع الصناعات ولكن لايزال القطاع الصناعي بحاجة إلى المزيد من الدعم والتطوير، وهذا ما يعكس ضرورة إيجاد سياسات تنموية تحفيزية تعمل على دفع عجلة التنمية الصناعية.

وقد سعت رؤية المملكة 2030 الى توطين الصناعات الواعدة وذلك لأيمانهم المطلق بأهمية وتأثير على التنمية الاقتصادية، حيث ركزت 4 برامج للرؤية ترتبط بصورة مباشرة بشكل اقتصادي مع توطين الصناعات في المملكة. وبالنظر إلى خطة التنفيذ لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (2018 – 2020) فقد تمثل جوهر البرنامج في رؤي المملكة واستراتيجياتها لمستقبل الصناعات في المملكة حيث ركزت على (صناعة الآلات والمعدات، الصناعات الدوائية، الطاقة المتجددة، صناعات السيارات، المواد الكيماوية، والصناعات الغذائية) إضافة إلى الصناعات العسكرية وصناعات الطيران والسفن. وتوجهها نحو كيفية تطوير القدرة على المنافسة العالمية والصناعات الحديثة

وبالنظر إلى إنجازات المملكة في قطاع الصناعات والخدمات اللوجستية حتى نهاية عام 2020 نجد بأن المملكة استطاعت اكمال المرافق اللوجستية الخاصة بمناولة الشحنات ذات المتطلبات الخاصة، إضافة إلى حصولها على المرتبة الخامسة بمؤشر اسرع الدول في التعامل مع سفن الحاويات، وتطوير 5 خطوط ملاحية جديدة الى قارات آسيا وافريقيا وأوروبا، ، إضافة إلى توقع اتفاقيات لإنشاء 22 مصنعاً للتحول للثورة الصناعية الرابعة إضافة الى تطبيق نماذج أولية لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة

مع 5 مصانع، وتحقيق معدل نمو 9.6% في عدد المنشآت الصناعية القائمة وتحت الانشاء بواقع 9800 منشأة، والاستثمار بإجمالي 9 مليار ريال في تطوير البنية التحتية الصناعية.

ومن خلال ما سبق تمثلت مشكلة الدراسة الحالية في محاولة التعرف واقع التطوير في الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية وتأثير ذلك في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وفقاً لرؤية السعودية 2030.

وتتمثل في الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي وهو:

"ما أثر التطوير في الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في الصناعات غير النفطية ضمن برامج رؤية السعودية 2030؟"

والذي يتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما واقع التطوير في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية وجهة نظر العاملين في قطاع الصناعات المحلية غير النفطية؟
- ما مستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030 من وجهة نظر العاملين في قطاع الصناعات المحلية غير النفطية؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030؟

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى التعرف على أثر التطوير في الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030، ويتفرع من البحث مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- تحديد التطورات التي تعيشها الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام 2016 – 2021.
- التعرف على مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وفق خطة تنفيذ البرنامج 2021 – 2025 ضمن برامج رؤية السعودية 2030.
- تحديد شكل العلاقات والتأثير بين التطوير الحاصل في قطاع الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية، وتحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.
- تقديم توصيات من شأنها تعزيز تأثير التطوير في الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في مجموعة من النقاط وهي:

- الوقوف على واقع مستوى تطوير الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في ضوء مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.
- تحديد مواطن القوة التي تتميز بها الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية والتي جاءت نتيجة توجهات المملكة في برامج رؤية المملكة 2030.
- تقييم مستوى تأثير تطوير الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في السنوات السابقة 2016 وحتى 2021 في ضوء مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030، وتحديد توجهات شركات الصناعات التحويلية.
- تقديم توصيات من شأنها رفع مستوى تأثير التطوير في الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في الصناعات غير النفطية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.

مصطلحات البحث:

برنامج تطوير الصناعات:

"هو برنامج يهدف لتحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والقطاع والمحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها". (برنامج تطوير الصناعات، 2021)

رؤية المملكة 2030:

"رؤية السعودية 2030هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية أُعلن عنها في 25 إبريل 2016، وتتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم 80 مشروعًا حكوميًا عملاقًا، تبلغ كلفة الواحد منها ما لا يقل عن 3.7مليار ريال وتصل إلى 20 مليار ريال، كما في مشروع مترو الرياض". (موقع رؤية المملكة، 2021)

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

في هذا الفصل تم استعراض الاطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى قسمين الأول واشتمل على الاطار النظري للدراسة من حيث المفهوم والأهمية والتطرق إلى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وكذلك رؤية المملكة 2030، والقسم الثاني تناول الدراسات السابقة والتي اشتملت على دراسات عربية ودراسات أجنبية.

أولاً: الإطار النظري:

يعتبر النشاط الصناعي في المملكة العربية السعودية من الأنشطة حديثة العهد مقارنةً بالقطاع التجاري، حيث يقوم القطاع الصناعي على دعامتين تتمثل الأولى بالصناعات الاستخراجية المستندة إلى المواد الهيدروكربونية، والثانية الصناعات التحويلية المحلية، حيث يشير (عبد الجواد والرسول، 2021: 64) إلى ان القطاع الصناعي في المملكة قد شهد تطوراً ملحوظاً وتقدم انعكس بشكل مباشر على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما خلق تنوعاً نسبياً في مصادر الدخل، ويرجع الفضل في ذلك إلى التشجيع والتوجيه الحكومي، من خلال تقديمهم حوافز عديدة للاستثمار في القطاع الصناعي بجميع فروعه، مثل المدن الصناعية، وانشاء صناديق الإقراض الحكومي، وتفضيل المنتجات المحلية في مشتريات الدولة، بالإضافة إلى الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ عديد المشاريع الصناعية.

في عام 2016 أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 حاملة معها خارطة الطريق الاستراتيجية لنقل المملكة إلى دولة متقدمة على كافة الأصعدة، وعلى إثر ذلك أطلق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عام 2018 لتنفيذ الخطة الصناعية واللوجستية للمملكة، وهذا البرنامج هو المعني في توطين الصناعات الواعدة أحد أهم أهداف الرؤية في المستوى الثالث من 96 هدفاً آخراً، وسميت بالصناعات الواعدة نتيجة لوجود فرص كامنة فيها من احلال واردات، فرص تصدير، وميزات تنافسية وتقنية تتواكب مع متطلبات باقي برامج رؤية 2030. (الحجيلي، 2021: 147).

مفهوم الصناعة:

يمكن تعريف نشاط الصناعة بمعناها الواسع بأنها "تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها وجعلها أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان ومتطلباته، ويمثل هذا المفهوم ثلاثة أنواع للصناعة، وهي الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وامدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة، وذلك بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع (ISIC4) الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحددة". (النويصر، 2021، 3).

القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي الأعلى أهمية من بين القطاعات الإنتاجية في بناء اقتصاد الدول، وذلك لدوره في تطوير العمل المؤسسي وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى توفيره معدلات انتاج عالية تساهم في رفع الدخل القومي ما يخلق تنمية صناعية حقيقية،

كما يعتبر القطاع الصناعي حجر الأساس في مواكبة التطور الحضاري، لما يشكله من قطاعاً حيوياً للعديد من الوظائف التي من شأنها ان تساهم في تحسين الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة. (Naude & Szirai, 2012, 5).

ويضيف (عبد الهادي، 2013، 326) إلى أن القطاع الصناعي "يوفر فرص هامة للعمالة المحلية، وتسهم في التخفيف من مشكلة البطالة، وتوفر الحلول الجذرية لمشكلات العجز في ميزان المدفوعات، ومن خلال السعي الدائم لتطوير التصنيع المحلي، وترسيخ دوره في تغطية القيمة المضافة المرتبطة على استخدام الموارد المحلية ولاسيما في الصناعات التحويلية، بدلاً من تصديرها بشكلها الأولي مما يقدم قيمة مضافة متعلقة بالتحويل".

وبالنظر إلى المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص فيعد القطاع الصناعي واحداً من المحركات الأساسية ولاسيما بالنظر إلى قطاع صناعات التعدي والصناعات التحويلية، التي تعتبر مورداً مهماً في الاقتصادي الصناعي للملكة، "حيث يعتمد الانتاج في هذه الصناعات على المواد الطبيعية والخام المستخرجة والمحولة والتي يقتضي التعامل معها وفق استراتيجية تنموية مستدامة توفر الاستثمار الأمثل ها، وقد حقق الاقتصاد السعودي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط نمواً إيجابياً ملحوظاً منذ عام 2018 في ترجمة الاصلاحات الاقتصادية إلى واقع ملموس من خلال التأكيد على تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط حيث أوضحت هيئة الاحصاء السعودية في بياناتها الرسمية عن حجم مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو القطاع غير النفطي، وتبين أن معظم النمو جاء نتيجة التحسين في نشاط الصناعة وبمعدل نمو بلغ 4.6% والتعدين غير النفطي وبمعدل بلغ 6.3%". (شهاب، 2021، 136).

وقد حرصت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها الحديثة على إيجاد صناعة حديثة تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف الاعتماد على انتاج النفط الخام وتصديره، وزيادة استهام القطاع الصناعي في عملية التنمية المستدامة وتوافر فرص وظيفية جديدة، وتنمية القوى العاملة الوطنية لإرساء قاعدة صناعية وتقنية صلبة، فالحكومة السعودية تدرك جيداً أن الموارد الرئيسية والتي تعتمد عليها في تنفيذ مشاريعها وبرامجها التنموية تخضع لمؤثرات خارجة عن ارادتها، كالعرض والطلب وتقلبات الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن النفط أحد أهم الموارد الطبيعية الناضبة التي لا تتجدد، لذا كان من الضروري إيجاد البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مستوى إنتاجية الاقتصاد السعودي وتحسين قدراته التنافسية في ظل مستجدات العولمة والتقدم التكنولوجي والتقني. (الهويش، 2014، 219).

أهمية الصناعات المحلية:

يسهم نشاط الصناعات المحلية في تعزيز المحتوى المحلي وتنويع القاعدة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال: (النويصر، 2020، 4)

1. تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات غير النفطية واحلال الواردات السلعية، خاصة السلع الاستهلاكية التي من الممكن أن تخلق العديد من الوظائف في قطاعات عدة حيث تمر السلعة في مراحل الانتاج بعدة قطاعات حتى تصل إلى المستهلك النهائي.
2. زيادة القيمة المضافة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير منتجات تمويلية ملائمة وتوفير البنية التحتية اللازمة لنموها.

3. توفير النشاط الصناعي المعتمد على التكنولوجيا المتوسطة والعالية لفرص عمل جيدة للمواطنين مما يساهم في خفض معدل البطالة وزيادة مستوى الرفاهية.

تحديات القطاع الصناعي:

على الرغم من التطور السريع للقطاع الصناعي خلال العقود الأربعة الماضية إلا أنه يعاني من وجود بعض التحديات، التي تعيق طريقه للوصول إلى أهدافه المنشود، والتي تطمح استراتيجية التنمية الصناعية فيما يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مستوى انتاجية وتنافسية الاقتصاد السعودي على المستويين المحلي والعالمي. (وزارة التجارة والصناعة، 2012) ومن بين هذه التحديات: (الهويش، 2014، 220)

1. التركيز الشديد للأنشطة الصناعية في بعض مناطق المملكة كمناطق الرياض ومكة المرمة والمنطقة الشرقية واستقطابها العدد الأكبر من الفرص الوظيفية، ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية دون غيرها من مناطق المملكة الثلاث عشر، مما قد يؤدي إلى وجود قطاع صناعي غير متوازن لا يحقق أهداف التنمية الوطنية المنشودة في إيجاد تنمية إقليمية صناعية متوازنة ومستدامة.
2. مع إن استرايتيجة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية أخذت على عاتقها تنمية وتطوير جميع الأنشطة الصناعية بلا استثناء إلا أن الصناعات المحلية والوطنية والتحويلية غير البترولية كصناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية والخشبية التي لم تأخذ حقها في النمو والتطوير مقارنة بالصناعات النفطية والبتروكياوية.

التنمية الصناعية:

لقد حظي نشاط الصناعة في المملكة بدعم الحكومة بهدف تمكين القطاع الخاص وتنويع القاعدة الإنتاجية بما يحقق نمو اقتصادي مستدام، وخلال عام 2009 تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصناعات التي رسمت أهدافاً محددة لعملية التنمية الصناعية، وهي مضاعفة القيمة المضافة للصناعة، وزيادة نسبة المنتجات المصنعة ذات القاعدة التقنية، ورفع حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الإنتاج الصناعي، وتزامناً مع الرؤية الطموحة للمملكة "رؤية المملكة 2030"، التي لم تهمل نشاط الصناعة الذي يُعد العمود الفقري للدول المتقدمة اقتصادياً، ثم اطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية NIDLP في عام 2019، ويهدف هذا البرنامج إلى "تنمية أربعة قطاعات رئيسية هي الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستي، ويتطلق البرنامج إلى تطوير القطاع الصناعي من خلال تطوير الصناعات الواعدة والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف (وتشمل صناعة السيارات، والصناعات الدوائية، واللوازم الطبية وغيرها) وتوطين الصناعات العسكرية، وتوسيع نطاق الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، وكذل تطوير الصناعات الغذائية، وزيادة نسبة المحتوى المحلي في القطاع الصناعي، وأخيراً الاستزراع المائي" وانطلاقاً من حرص المملكة على تحفيزها هذا النشاط وتذليل العقبات التي تواجهه، فقد أصدر مجلس الوزراء "القرار (74) بتاريخ (1441/1/25هـ) الذي ينص على تحمل الدولة المقابل المالي المقدر على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخص لها من وزارة الصناعة والثروة المعدنية بموجب ترخيص صناعي ولمدة خمسة سنوات". (النويصر، 2020، 15)

لقد أكدت الخطط التنموية المتعاقبة على أهمية التصنيع بكونه البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية بمستوياتها الوطنية والاقليمية والمحلية، فالصناعة هي محور التنمية في المملكة مستهدفة تكوين قطاع صناعي قوي وقادر على المنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي، ففي عام 1394هـ (1974م) أصدرت الحكومة السعودية بياناً يحدد المبادئ الأساسية للسياسة الصناعية في المملكة العربية السعودية لتحقيق التنمية الصناعية المرجوة، شملت أحد عشر بنداً بالإضافة إلى الحوافز التشجيعية المقدمة من دلن الحومة كالأراضي والخدمات وتوافر القروض الصناعية واعانة تدريب العمالة السعودية، بالإضافة إلى الاعفاءات والحماية الجمركية. (الهويش، 2014، 219).

سياسة حماية الصناعة في المملكة:

لقد سعت المملكة العربية السعودية إلى حماية الصناعات الوطنية والمحلية من خلال اعتماد نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية بموجب المرسوم الملكي رقم 50 بتاريخ 1381/12/23هـ ويتضمن النظام الامتيازات والاعفاءات الممنوحة للمؤسسات الصناعية، ووسائل حماية الانتاج المحلي، والتزامات صاحب المؤسسة الصناعية، وتضمن النظام أيضاً عدداً من المواد أهمها وسائل حماية الانتاج المحلي كما يلي: (النويصر، 2020، 4)

- تحديد الكميات أو منها من المنتجات الأجنبية المستوردة والتي يتوفر لها مماثل في الإنتاج المحلي.
- رفع الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية المستوردة والتي لها مماثل في الإنتاج المحلي.
- تقديم دعم مالي للمؤسسات الصناعية.

تعريف الخدمات اللوجستية:

عرفها معجم أوكسفورد للغة الإنجليزية بأنها: "فرع من العلوم العسكرية تختص بتدبير ونقل والحفاظ على المواد، الأفراد والوسائط." (حنفي، 2017: 125)

ويمكن تعريف الاعمال اللوجستية بأنها "تلك العماية الخاصة بتخطيط وتنفيذ ورقابة التدفق والتخزين والتنظيم للمواد الخام أو السلع أو المعلومات ذات العلاقة، وذلك من مكان الانتاج الى مكان الاستهلاك بغرض تحقيق متطلبات إرضاء العملاء". (الباجوري، 2019: 13)

وقد تم تعريف اللوجستيات مع اكتسابها صفة العالمية على أنها "تصميم وإدارة نظام للتوجيه والتحكم في تدفق المواد سواء الداخلة أو الخارجة من وإلى وعبر الحدود الدولية لتحقيق الأهداف المرجوة بأقل تكلفة ممكنة"، وتنقسم إلى قسمين هما: (الباجوري، 2019: 13)

1. اللوجستية الإدارية: وهو النمط المستحدث من الخدمات اللوجستية، والي تستخدم في كافة قطاعات الأعمال التجارية، والتي يعنى بها عمليات إدارة تدفق البضائع والمعلومات والطاعة والموارد، والموارد البشرية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، حيث تهتم الشركات بهذا النمط لقدرته على توفير مجموعة من الخدمات اللوجستية التي تضمن القدرة على تنفيذ الاعمال بشكل سليم مما يساهم في تحقيق الأرباح.

2. اللوجستية العسكرية: حيث تعتبر من أقدم أنماط الخدمات اللوجستية، والتي يقصد بها "فن تحريك الجيوش وإمدادها باستمرار كونها ذات صلة بالشئون العسكرية إذ ترتبط بالأفكار والقواعد العسكرية المنظمة لعمل الجيوش أثناء الاستعداد للقتال أو الدفاع لذلك ترتبط اللوجستية العسكرية بخطة محكمة تعتمد على الحصول على معلومات حول طبيعة جيش العدو وكيفية وصول الإمدادات له وعدد الأسلحة الحربية التي يستخدمها في القتال"، وتوسع المعنى لاحقاً ليكون ليشمل الأعمال المدنية بما يتعلق بالحركة والنقل والتخزين وغيرها.

انجازات المملكة من أجل التنمية الصناعية:

في عام 2016 أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 حاملة معها خارطة الطريق الاستراتيجية لنقل المملكة إلى دولة متقدمة على كافة الأصعدة، وعلى إثر ذلك أطلق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عام 2018 لتنفيذ الخطة الصناعية واللوجستية للمملكة، وهذا البرنامج هو المعني في توطين الصناعات الواعدة أحد أهم أهداف الرؤية في المستوى الثالث من 96 هدفاً آخراً، وسميت بالصناعات الواعدة نتيجة لوجود فرص كامنة فيها من احلال واردات، فرص تصدير، وميزات تنافسية وتقنية تتواكب مع متطلبات باقي برامج رؤية 2030، كما يلي:

أ). برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية: (ندلب، 2021)

يهدف البرنامج إلى "تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها".

"أُطلق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مطلع العام 2019، إيماناً من القيادة بأهمية قطاعات البرنامج الأربعة (الطاقة ، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية) وتكاملها لتحقيق قيمة مضافة وتعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه وخلق بيئة استثمارية جاذبة".

كما يولي البرنامج اهتماماً لمحوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة كونهما أحد أهم ممكنات القطاعات الرئيسية المشمولة في البرنامج وعوامل دعمها للوصول بها إلى تحقيق مستهدفاتها والأثر المرجو منها.

حقق برنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عدداً من الإنجازات المتنوعة منها إطلاق برنامج المسح الجيولوجي، بالإضافة إلى إطلاق خمسة خطوط ملاحية جديدة، وتدشين أول زورق اعتراضي سريع مصنع محلياً، وإنشاء محطات للطاقة المتجددة، وزيادة متسارعة للاستثمار في القطاع الصناعي، ودعم توطين قطاع الصناعات العسكرية، وإطلاق برنامج "صنع في السعودية".

يعمل البرنامج حالياً على تطوير البنية التحتية لقطاعاته الأربعة لتكون أحد أهم عوامل رفع تنافسية المملكة وجاذبيتها كوجهة مثالية للاستثمار، إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد، وتحسين السياسات والتشريعات الخاصة بالقطاعات لتمكين البرنامج من تحقيق مستهدفاته وتمكين استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

كما سيركز البرنامج على تحسين الميزان التجاري، وخلق صناعة محلية تنافس في الأسواق العالمية، وإيجاد ميز تنافسية مستدامة قائمة على الابتكار وتحفيز الاستثمارات وخلق الفرص الوظيفية، والتقدم نحو تحقيق مزيج الطاقة الأمثل وزيادة الترابط اللوجستي للمملكة محلياً وعالمياً.

أهداف برنامج تطوير الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية:

يسعى برنامج تطوير الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية على تحقيق عدة أهداف منها: (هافرلاند ودرندي 2021، 2)

1. إنشاء مناطق خاصة، وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية .
2. زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة .
3. رفع تنافسية قطاع الطاقة .
4. تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها .
5. تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز .
6. توطين الصناعات الواعدة .
7. توطين الصناعة العسكرية .
8. رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية .
9. إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية .
10. تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل .
11. زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز .
12. رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز .
13. أبرز المستهدفات بنهاية 2025.

ثانياً: الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن للدراسات السابقة دوراً هاماً في اعداد دراسة جديدة، والتي جاءت مكملة لما توصلت إليه الدراسات السابقة من قبل، حيث يمكن التعرف على المنهج والأسلوب البحثي المستخدم، وكذلك النتائج التي توصلت إليها، حتى يتم الاتصال بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، في هذا الجزء من الفصل سيتم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، قُسمت إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية وتم ترتيبها من الأحدث للأقدم كما يلي:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (شهاب، 2021). بعنوان "دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة 2000-2019"

"هدفت الدراسة إلى تحديد دور القطاع الصناعي ممثلاً بقيم ناتج القطاع الصناعي في كل من الصناعات المستخرجة غير النفطية من المقالع والعدين والتحجير، والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه والغاز، على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من خلال معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للصناعات غير النفطية، والقيمة المضافة من الناتج

الاجمالي المحلي كنسبة مئوية، ونصيب الأسرة من الناتج المحلي الاجمالي مقدرة بالريال السعودي، وتم اعتماد المنهج القياسي وتحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات المدروسة للمدة 2000 – 2019، وقد انتهت الدراسة بعدة نتائج ومنها أن هناك دور للقطاع الصناعي من خلال الصناعات المستخرجة غير النفطية المقالع والتعدين في النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للصناعات غير النفطية، حيث يمكن التنبؤ بمعدل النمو الاقتصادي من خلال أسعار إنتاج صناعة المقالع والتعدين في المملة العربية السعودية خلال الفترة القادمة، وكذلك هناك دور للقطاع الصناعي من خلال الصناعات المستخرجة غير النفطية المقالع والتعدين في زيادة القيمة المضافة من الناتج الاجمالي المحلي كنسبة مئوية، والتي تمكن من التنبؤ بالقيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية خلال الفترة القادمة، وأيضاً أن هناك دور للقطاع الصناعي ممثلاً بالصناعات المستخرجة غير النفطية من المقالع والتعدين والتحويلية والكهرباء والمياه والغاز في زيادة نصيب الأسرة من الناتج المحلي الاجمالي مقدرة بالريال السعودي. حيث يمكن من خلالها التنبؤ بنصيب الأسرة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة القادمة. وأوصت الدراسة بضرورة البحث عن مقترحات لتطوير وتفعيل دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية".

2. دراسة (عبد الجواد والرسول، 2021) بعنوان "فرضية كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية".

"هدفت الدراسة إلى اختبار فرضيات كالدور الثلاث للنمو وتقدير تأثير ناتج قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل بالتطبيق على المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة 1990 – 2018، وتم الاعتماد على عدد من الأساليب القياسية تمثلت في اختبار جذر الوحدة للتعرف على استقرار السلاسل الزمنية لكل من ناتج الصناعات التحويلية، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مقياس للنمو الاقتصادي ومتوسط إنتاجية العمل في هذا القطاع والقطاعات غير الصناعية، وإجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ واختبار جوانجر للسببية. أوضحت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة الثلاثة لفرضيات كالدور ونمو الناتج في الصناعات التحويلية، واتجاه العلاقة السببية من قطاع الصناعات التحويلية إلى النمو الاقتصادي، كذلك من قطاع الصناعات التحويلية إلى إنتاجية العمل في هذا القطاع والقطاعات غير الصناعية، وقد تميزت معلمة معامل تصحيح الخطأ للمتغيرات التابعة الثلاثة في المدى القصير بأنها سالبة، وذات دلالة إحصائية، بما يعكس وجود اتجاه نحو تصحيح أخطاء الأجل القصير وصولاً إلى توازن الأجل الطويل، وبينت تقديرات معامل مرونة المتغير التابع في الفرضيات الثلاث للأجلين الأجل القصير وصولاً إلى توازن الأجل الطويل ارتفاع التأثير النسبي لنمو ناتج الصناعات التحويلية على المتغيرات التابعة في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير، بما يؤيد تحقق فرضيات كالدور الثلاث للنمو بالمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة".

3. دراسة (الحجيلي، 2021) بعنوان "دور الصناعات الواعدة على النمو الاقتصادي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030"

"هدفت الدراسة إلى سرد تطور الصناعات السعودية بالمملكة العربية السعودية مروراً بخطط المملكة التنموية السابقة، وإلقاء الضوء على مستقبلها من خلال برامج الصناعة الوطنية ضمن رؤية المملكة 2030، وحللت الدراسة دور الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي للانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى لفروق المتغيرات في النموذج. توصلت الدراسة إلى فاعلية فرص احلال واردات وفرص تصدير في عدة قطاعات صناعية، واستنتجت إلى انخفاض فاعلية الاستثمار في الصناعات الكيماوية عن السابق، وتوصي الدراسة بتكثيف الدراسات الاقتصادية في قطاعات الصناعات التحويلية على المستوى الفرعي للصناعات".

4. دراسة (النويصر، 2020) بعنوان "قياس إنتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية".

"هدفت الدراسة إلى تقدير دالة إنتاج الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات زمنية مقطعية panel Data خلال فترة من 2010 – 2018م، وبالاعتماد على بيانات مسح النشاط الصناعي الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، ونظراً للدور الحيوي الذي يمارسه نشاط الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي، تضاعف حجم نشاط الصناعات التحويلية حوالي 12 مرة عن عام 1970م، كذلك لنشاط الصناعات التحويلية دوراً مهماً في توفير السلع للسوق المحلي، حيث تشكل قيمة السلع المباعة في السوق المحلي حوالي 62.9% من اجمالي المبيعات، ويساهم النشاط أيضاً في توفير السلع الاستهلاكية، مثل الأغذية، المشروبات التي تشكل حوالي 12.4% من اجمالي المبيعات محلياً. وتوصلت الدراسة باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية إلى تحقيق فرضيات الدراسة، وهي وجود تأثير إيجابي ذي دلالة معنوية إحصائية لعنصري العمل ورأس المال في إنتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ذلك أظهرت نتائج الدراسة أن دالة إنتاج قطاع الصناعات التحويلية في المملكة في مرحلة ثبات عائد الحجم، ويهيمن على عملية الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية في المملكة في استخدام عنصر العمل".

5. دراسة (الغامدي والانديجاني، 2020) بعنوان "أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المملكة العربية السعودية للفترة 1990-2018".

"هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة من 1990 إلى 2018، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في دراسة أثر الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي للملكة، حجم نمو الصناعات التحويلية، مساهمة الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للصناعات التحويلية، الصادرات الصناعية والصادرات النفطية في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية في الأجل الطويل. أوصت الدراسة بضرورة التوسع في صناعات المعدات والأجهزة الكهربائية، وضرورة العمل على ارتقاء كافة قطاع الصناعات التحويلية المحلية من ناحية الأبحاث والتطوير".

6. دراسة (الغامدي، 2019) بعنوان "تأثير الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية".

"هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي السعودي وتوضيح مفاهيم الصناعة التحويلية ودورها وأهميتها ومعدل تطورها ودورها في النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي واختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك والعلاقة السلبية لتوضيح العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الناتج المحلي للصناعات التحويلية ومعدل صادرات النفطية ومعدل لقروض الصناعية ومعدل الصادرات في الصناعات التحويلية. وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية هناك تأثير سلبي للصناعات التحويلية والصادرات النفطية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالرغم من التأثير الإيجابي على المدى القريب، وجود علاقة طردية دالة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي وعلاقة عكسية بين القروض الصناعية والصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي وقدمت عدة توصيات أهمها العمل على الاهتمام بالصناعات التحويلية وتعزيز دورها في النمو الاقتصادي".

الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل المنهجية والاجراءات الاحصائية التي تم استخدامها من قبل الباحثتان، حيث يوصف وصفاً مفصلاً لما قامت به الباحثتين من إجراءات خلال عملية تنفيذ البحث، بما يتضمن بيان منهجية البحث، ووصف مجتمع وعينة البحث، وبيان أدوات البحث وكيف تم بنائها واختبار كل من صدق وثبات هذه الأدوات، وتحديد الأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها في التحليل الاحصائي.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة البحث وآليات جمع البيانات، حيث يعتمد على استفتاء جميع أفراد مجتمع البحث، أو عينة كبيرة منه، ذلك بهدف وصف مشكلة البحث، من حيث طبيعتها ودرجة وجودها، ولا يقف الأمر عند حد وصف المشكلة، بل يتعدى ذلك إلى تحليل النتائج وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات علمية تسهم في فهم مشكلة البحث، والعمل على حلها أو التقليل من تأثيرها السلبي (السيد، 1416ه، 111) بهدف رصد أثر التطوير في الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في الصناعات غير النفطية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.

مجتمع البحث:

يشتمل البحث على شركات الصناعات المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية.

عينة البحث

تشتمل عينة الدراسة على عينة عشوائية طبقية من العاملين في الشركات الصناعية العاملة في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (219) مفرداً

مصادر المعلومات:

المصادر الأولية: وتتمثل بالبيانات التي سيتم جمعها من خلال أداة الدراسة وهي الاستبانة.
المصادر الثانوية: وتتمثل بمراجعة الدراسات والادبيات السابقة ذات العلاقة إضافة إلى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

أداة البحث

تتمثل أداة الدراسة الحالية بالاستبانة والتي تم تصميمها لجمع البيانات في ضوء برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، كما هو موضح في الملحق (1)

خطوات إعداد أداة البحث:

لقد مرت أداة البحث بعدة خطوات حتى اصبحت جاهزة للتحليل، ومن هذه الخطوات ما يلي:
الخطوة الأولى: حيث تم وضع هدفاً رئيسياً للبحث وهو قياس أثر التطوير في الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في الصناعات غير النفطية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.
الخطوة الثانية: تحديد المجالات المختلفة لمتغيرات الدراسة، والتي تمثلت في ما يلي:
القسم الأول: البيانات الشخصية: وتتمثل في خصائص أفراد العينة (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).
القسم الثاني: أسئلة الاستبيان: وتتكون من محورين كما يلي:
المحور الأول: مستوى تطور الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية: ويشتمل على (20) فقرة موزعة على أربعة أبعاد بالتساوي، وهم:

- أولاً: تحسين الجودة
- ثانياً: التكنولوجيا.
- ثالثاً: سلاسل الامداد والخدمات اللوجستية.
- رابعاً: الإدارة والموارد البشرية.

المحور الثاني: مستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية، ويشتمل على (17) فقرة موزعة على محورين:

- أولاً: تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد ، ويتكون من (8) فقرات.
- ثانياً: الخدمات اللوجستية، ويتكون من (9) فقرات.

الخطوة الثالثة: صياغة العبارات الخاصة بكل بعد من الأبعاد، بما يتوافق مع الدراسات السابقة.

الخطوة الرابعة: تدريج الإجابات الخمسة للعبارات، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للاستبانة.
الخطوة الخامسة: صياغة التعليمات الخاصة بالاستبانة وكيفية الاجابة عليها، وعرضها على المشرف لمراجعتها واجراء التعديلات والملاحظات.
الخطوة السادسة: تم الوصول إلى الصورة النهائية للاستبانة، وتم تطبيقها على عينة الدراسة وتحويلها الكترونياً على نماذج جوجل درايف، وتم ارسالها للفئة المستهدفة.

صدق وثبات أداة البحث:

أ). صدق الاتساق الداخلي:
يعرف الاتساق الداخلي بأنه مدى قدرة الاستبانة على تحقيق ما صممت لأجله، ويتم احتسابه باستخدام معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين كل فقرة من الفقرات والمحور أو البعد الذي تنتمي إليه، حيث تم احتساب كل محور من محاور الاستبانة على حدا، وتم احتسابها بشكل منفصل وعرضها بجدول منفصل، حيث تم استعراض قيمة معامل الارتباط ومستوى الدلالة اللازم في كل فقرة من فقرات الأبعاد والمحاور الخاصة بها، وذلك كما يلي:

أولاً: مستوى تطور الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية

بعد فحص الصدق احصائياً يتضح أن معاملات الارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات المحور الذي تنتمي إليه وبين كل محور والدرجة الكلية للمحور، وتظهر معاملات بيرسون جميعها مرتفعة، كما تبين أن هناك دلالة إحصائية وأن كل عبارة ترتبط بالبعد الخاص فيها، ولم تقل قيمة معامل الارتباط فيها عن 0.50 وهي جميعها موجبة وذات دلالة عند مستوى 0.000 مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي للفقرات المختلفة ومحاورها وبالتالي تحقق الهدف الذي جاءت تحققه الاستبانة وأنها تقيس ما صممت من أجله.

أ). ثبات الاستبانة:

ويمكن تعريف الثبات بأنه مدى قدرة أداة الدراسة الاستبيان على إعطاء النتائج نفسها عند تطبيقها أكثر من مرة في الظروف نفسها، وتم قياس الثبات باستخدام اختبار الفاكرونباخ، وكانت معامل الثبات لكل محور من محاور الاستبانة وكل بعد من أبعادها، وتم استخدام اختبار الفا كرونباخ حيث تراوحت معاملات الثبات بين (0.897- 0.978) ويتضح أن جميع معاملات الثبات جاءت مرتفعة وهذا يؤكد على أن الاستبانة موثوق بها وتعتمد في الحصول على المعلومات الخاصة بالدارسة.

الفصل الرابع: نتائج البحث ومناقشتها

تمهيد:

يتناول هذا الفصل النتائج التي تم الوصول إليها من خلال تحليل البيانات، وذلك لمناقشتها من خلال الاجابة على أسئلة البحث، واختبار فرضياته، وقد تم الوصول إلى ذلك بالاعتماد على المعالجات الاحصائية التي حُددت سابقاً.

وصف الإحصائي لعينة البحث:

من أجل استعراض عينة الدراسة وخصائصها تم استخدام الجداول التكرارية وتعزيزها بالرسومات البيانية التي توضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (4-1): خصائص عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة
من 25 – 30 عام	54	24.7
من 31 – 35 عام	29	13.2
من 36 – 40 عام	87	38.7
أكثر من 40 عام	49	22.4
المجموع	219	100.0

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 38.7% من أفراد العينة أعمارهم من 36 -40 عاماً، وأن ما نسبته 24.7% من أفراد العينة اعمارهم من 25 – 30 عام، وأن ما نسبته 22.4% من أفراد العينة أعمارهم أكثر من 40 سنة، وأن ما نسبته 13.2% من افراد العينة أعمارهم من 31-35 سنة. وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن الشركات الصناعية السعودية تبحث على الكفاءات وذو القدرات العالية والأفكار الابداعية لذلك فإن أعمارهم تكون أكثر من 35 سنة.

جدول رقم (4-2): خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم	34	15.5
بكالوريوس	155	70.8
ماجستير	27	12.3
دكتوراه	3	1.4
المجموع	219	100.0

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 70.8% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، وأن ما نسبته 15.5% من افراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم، وأن ما نسبته 12.3% من افراد العينة مؤهلهم ماجستير، وأن ما نسبته 1.4% مؤهلهم دكتوراه، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن الشركات الصناعية السعودية تبحث عن المؤهلات العلمية العالية وبذلك فهي تبحث عن الخريجين لتوظيفهم في الشركة كي يكونوا على درجة عالية من الكفاءة والخبرة في العمل والانتاج.

جدول رقم (4-3): خصائص عينة الدراسة حسب متغير القطاع

القطاع	العدد	النسبة
غذائي	37	16.9
لوجستية	60	27.4
معادن نفيسة	13	5.9
اجهزة كهربائية	15	6.8
صناعات حيوية	6	2.7
اللدائن	22	10.0
الصناعات الورقية	3	1.4
أخرى	63	28.8
المجموع	219	100.0

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته28.8% من أفراد العينة قطاعات أخرى متنوعة، وأن ما نسبته 27.4% من أفراد العينة يتبع لقطاع الخدمات اللوجستية، وأن ما نسبته 16.9% من أفراد العينة يتبعون القطاع الغذائي و10% منهم يتبعون قطاع اللدائن، وأن ما نسبته 6.8% يتبعون قطاع أجهزة كهربائية وأن ما نسبته 5.9% منهم يتبعون معادن نفيسة، والباقي بنسبة 1.4% صناعات ورقية. وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن السعودية متنوعة الصناعات، وبها العديد من الشركات الصناعية التي تعمل على الصناعات التحويلية والتي شجعت على وجودها الحكومة السعودية.

جدول رقم (4-4): خصائص عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من سنة	45	20.5
بين سنة - 4 سنوات	50	22.8
بين 5 - 10 سنوات	47	21.5
من 10 سنوات فأكثر	77	35.2
المجموع	219	100.0

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 35.2% من أفراد العينة سنوات الخبرة لديهم من 10 سنوات فأكثر، وأن ما نسبته 22.8% من أفراد العينة كانت سنوات الخبرة لديهم بين سنة إلى 4 سنوات، وأن ما نسبته 21.5% من أفراد العينة سنوات الخبرة لديهم بين 5 - 10 سنوات، وأن ما نسبته 20.5% من أفراد العينة سنوات الخبرة لديهم أقل من سنة. وتعزو الباحثتين أن هناك تنوع في خبرات العاملين في الشركات الصناعية فهي تنوع في الكادر البشري لديها كي تحصل على أفضل انتاجية.

إجابة تساؤلات البحث:

إجابة السؤال الأول: الذي ينص على: ما واقع التطوير في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية وجهة نظر العاملين في قطاع الصناعات المحلية غير النفطية؟ وللإجابة على هذا السؤال تم تحليل المحور الأول: مستوى تطور الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية:

تم تحليل محاور أداة الدارسة (الاستبانة) من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحاور وأبعادها كما يلي:

أولاً: تحسين الجودة:

جدول رقم (4-5): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتسحين الجودة

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تركز المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة على اتباع أنظمة الجودة العالمية.	4.50	0.932	90.0
2	تحرص المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة على الحصول على شهادات جودة معترف بها عالمياً.	4.20	0.885	84.0
3	تقدم المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة منتجات بجودة تضاهي جودة المنتجات العالمية.	3.90	0.741	78.0
4	لدى المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة القدرة على منافسة المنتجات العالمية	4.10	0.102	82.0
5	تعتمد المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة على افضل مدخلات الإنتاج لضمان جودة مخرجاتها	4.30	0.582	86.0
الدرجة الكلية للبعد الأول		4.18	0.694	83.64

يتضح من الجدول (4-5) ما يلي:

- حصلت الفقرة (1) التي تنص على "تركز المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة على اتباع أنظمة الجودة العالمية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.50، ووزن نسبي 90%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن المنشآت الصناعية السعودية تتبع كافة معايير الجودة الشاملة العالمية ISO9000.
- حصلت الفقرة رقم (3) التي تنصل على "تقدم المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة منتجات بجودة تضاهي جودة المنتجات العالمية" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي 3.90، ووزن نسبي 78%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن الشركات تشهد تقدماً كبيراً وتغيراً سريعاً وتسعى الشركات السعودية بأن تواكب ذلك التغيير.
- جاءت الدرجة الكلية للبعد (تحسين الجودة) بمتوسط 4.18، ووزن نسبي 83.64%، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة عليه، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن المنشآت الصناعية في المملكة العربية تشهد تطوراً كبيراً وتنمي من قدراتها وتحسن كافة نطاقاتها ومجالاتها بشكل مستمر.
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شهاب، 2021)، ودراسة (الحجيلي، 2021)، ودراسة (النويصر، 2020)

ثانياً: التكنولوجيا:

جدول رقم (4-6): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للتكنولوجيا

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تحرص المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة على متابعة التطورات التكنولوجيا في مجال الإنتاج	4.00	0.852	80.0
2	تعتمد المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة على احدث التقنيات التكنولوجية في التصنيعية	4.40	0.784	88.0
3	تتوفر التقنيات التكنولوجية التي تسعى المنشآت غير النفطية إلى توفيرها وتساهم في تسهيل عملية الإنتاج.	4.30	0.788	86.0
4	تعتقد المنشآت غير النفطية في المملكة بأن التكنولوجيا هي مفتاح منافسة منتجاتها في الأسواق المحلية والعالمية.	4.35	0.786	87.0
5	يحرص المستثمرين في المنشآت غير النفطية في المملكة على أن تعتمد منشآتهم على التقنيات التكنولوجية	4.15	0.635	83.0
	الدرجة الكلية للبعد الثاني	4.20	0.761	84.08

يتضح من الجدول (4-6) ما يلي:

- حصلت الفقرة (2) التي تنص على "تعتمد المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة على احدث التقنيات التكنولوجية في التصنيعية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.4، ووزن نسبي 88%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن المنشآت الصناعية دائماً ما تبحث عن التحسين والتطوير المستمرين، ولا يحدث ذلك إلا من خلال اقتناءها التقنيات التكنولوجية الحديثة، ويظهر ذلك جلياً في انتاجها وفي قيمة أصولها الثابتة المتمثلة بالآلات والمعدات والأجهزة.
- حصلت الفقرة رقم (1) التي تنصل على "تحرص المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة على متابعة التطورات التكنولوجيا في مجال الإنتاج" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي 4.0، ووزن نسبي 80%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى هناك تغيراً مستمراً ونظراً لما خلفته جائحة كورونا جعلت هناك فجوة من التطوير نوعاً ما في الأجهزة والمعدات المستخدمة في الانتاج لذلك فإن الشركات عادت لتواكب ذلك التقدم في التقنيات المستخدمة.
- جاءت الدرجة الكلية للبعد (التكنولوجيا) بمتوسط 4.20، ووزن نسبي 84.08%، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة عليه، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن المنشآت الصناعية في المملكة العربية تستخدم التكنولوجيا في كافة مجالاتها وفي كافة أنشطتها فهي تعتمد على التكنولوجيا في العمليات الصناعية والإنتاجية والإدارية والتسويقية وغيرها من الأنشطة المختلفة، حيث احتلت التكنولوجيا مكانة كبيرة في الشركات السعودية.
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شهاب، 2021)، ودراسة (الحجيلي، 2021)، ودراسة (النويصر، 2020)

ثالثاً: لسلاسل الامداد والخدمات اللوجستية:

جدول رقم (4-7): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لسلاسل الامداد والخدمات اللوجستية

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تمتلك المنشآت غير النفطية في المملكة نظام توريد واضح وسلسل	4.25	.9053	85.0
2	لدى المنشآت غير النفطية في المملكة سلاسل امداد تسهل عملية الإنتاج ونقل منتجاتها لكافة القنوات	3.99	1.0240	79.9
3	تهتم المنشآت غير النفطية في المملكة بمدى كفاءة وفاعلية خدماتها اللوجستية	3.98	1.0576	79.7
4	يمكن للمنشآت غير النفطية الوصول للموارد المطلوبة بشكل يسير	4.47	1.0001	89.4
5	تستطيع المنشآت غير النفطية في المملكة الوصول للأسواق العالمية نتيجة جودة الخدمات اللوجستية في المملكة	4.32	.9963	86.4
	الدرجة الكلية للبعد الثالث	4.18	0.8471	83.64

يتضح من الجدول (4-7) ما يلي:

- حصلت الفقرة (1) التي تنص على "يمكن للمنشآت غير النفطية الوصول للموارد المطلوبة بشكل يسير" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.47، ووزن نسبي 89.4%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن حكومة المملكة العربية السعودية تدعم قطاع الصناعة، وتعزز من وجوده، وتساعد في الحصول على المواد اللازمة، كما تعتبر المملكة العربية السعودية مصدراً للمواد الخام للعديد من الصناعات فهي بذلك لديها اكتفاءً ذاتياً في الحصول على المواد المطلوبة واللازمة.
- حصلت الفقرة رقم (3) التي تنصل على "تهتم المنشآت غير النفطية في المملكة بمدى كفاءة وفاعلية خدماتها اللوجستية" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي 3.98، ووزن نسبي 79.7%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن الشركات الصناعية لديها قسماً خاصاً يختص بالخدمات اللوجستية، وسلاسل الامداد والتوريد حيث لديها خطة سنوية تضعها في كيفية الامداد والتوريد لكافة المواد اللازمة لذلك.
- جاءت الدرجة الكلية للبعد (سلاسل الامداد والخدمات اللوجستية) بمتوسط 4.18، ووزن نسبي 83.64% وهذا يدل على موافقة أفراد العينة عليه، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن المنشآت الصناعية في المملكة العربية تحرص على سلسلة توريدها وامدادها للمواد، فهي تكون على درجة عالية من الجهوزية في سبيل الحصول على المواد وشحنها ونقلها باستخدام الخدمات اللوجستية الممكنة.
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شهاب، 2021)، ودراسة (الحجيلي، 2021)، ودراسة (النويصر، 2020)

رابعاً: الإدارة والموارد البشرية:

جدول رقم (4-8): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للإدارة والموارد البشرية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تتمتع إدارة المنشآت غير النفطية في المملكة بكفاءة عالية وقدرة على اتخاذ القرارات السليمة بالوقت السليم	3.50	1.1084	70.0
2	تحدد المنشآت غير النفطية في المملكة أهدافها بشكل واضح تتوافق مع رؤيتها المستقبلية	3.53	1.0390	70.7

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
3	تمتلك المنشآت غير النفطية في المملكة كفاءات بشرية قادرة على التحسين المستمر في المنشأة	3.53	1.0606	70.7
4	لدى المنشآت غير النفطية في المملكة هيكل تنظيمي واضح ومرن يساعدها على تطورها	4.20	1.0240	84.0
5	تتبنى المنشآت غير النفطية في المملكة دائماً الأفكار الإبداعية التي تزيد من ميزتها التنافسية	4.32	1.0579	86.5
	الدرجة الكلية للبعد الرابع	3.968	.9507	76.38

يتضح من الجدول (4-8) ما يلي:

- حصلت الفقرة (5) التي تنص على "تتبنى المنشآت غير النفطية في المملكة دائماً الأفكار الإبداعية التي تزيد من ميزتها التنافسية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.32، ووزن نسبي 86.5%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن الشركات غير النفطة تنتج منتجات تحويلية تحتاج إلى أفكار ابداعية متجددة بشكل مستمر، لذلك فهي دائماً ما تستقطب ذوي الخبرة والكفاءة العالية من الموظفين من أجل الحصول على الأفكار الابداعية الجديدة التي تزيد من قدرتها على المنافسة.
- حصلت الفقرة رقم (1) التي تنصل على "تتمتع إدارة المنشآت غير النفطية في المملكة بكفاءة عالية وقدرة على اتخاذ القرارات السليمة بالوقت السليم" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي 3.50، ووزن نسبي 70%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن الإدارة العليا من شدت الضغط الذي تتعرض له تخطئ في بعض القرارات التي تتخذها، أو عدم اطلاعها المباشر على السوق والمنافسة يكون لديها رؤية بعيدة المدى وليس وقتية لمعالجة الأمر لذلك فهي تتخذ قرارات سليمة بوقت سليم ولكن متأخر بعض الشيء.
- جاءت الدرجة الكلية للبعد (إدارة الموارد البشرية) بمتوسط 3.968، ووزن نسبي 76.38%، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة عليه، وتعزو الباحثتين ذلك إلى الشركات السعودية تتعامل مع المورد البشري بأنه رأس المال الفكري للشركة وهو من ينصع المنتجات التي تحقق بها الشركة المنافسة المرتفعة والحصول على حصة سوقية كبيرة مقارنة بغيرها من الشركات الأخرى.
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شهاب، 2021)، ودراسة (الحجيلي، 2021)، ودراسة (النويصر، 2020)

إجابة السؤال الثاني: ما مستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030 من وجهة نظر العاملين في قطاع الصناعات المحلية غير النفطية؟ وللإجابة على هذا السؤال تم تحليل المحور الثاني: مستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية:

تم تحليل محاور أداة الدارسة (الاستبانة) من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحاور وأبعادها كما يلي:

أولاً: تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد

جدول رقم (4-9): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الوزن

		المعياري	النسبي
1.	تعمل المملكة بشكل مشترك مع الشركات الصناعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الإقليمية.	4.25	.8204	85.0
2.	عملت المملكة على تطوير البنية التحتية بما يعزز القدرات التنافسية للمصانع.	4.29	.8003	85.8
3.	تتمشى توجهات المملكة مع توجهات القطاع الصناعي في الوصول للأسواق العالمية.	4.32	.7710	86.4
4.	عمل القطاع الصناعي على الاستفادة القصوى من مكامن قوة المملكة ومواردها لتحقيق النمو والتطور.	4.30	.7888	86.1
5.	هناك برامج واضحة تعمل عليها المملكة في دعم المنتجات الغير نفطية الواعدة وتسهيل وصولها للأسواق.	4.24	.7780	84.8
6.	تم تطوير أنظمة وتشريعات تساهم في تعزيز دور الصناعات المحلية وتمكينها في الأسواق المحلية.	4.25	.7231	85.2
7.	تم تطوير أنظمة عمل وشركات وتشريعات تسهل وصول منتجات الصناعات المحلية الغير نفطية إلى الأسواق العالمية.	4.18	.7984	83.6
8.	تساهم المملكة من خلال أنظمتها وتشريعاتها إلى توازن القدرات التنافسية بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة بصورة تعزز قدرة الصناعات المحلية	4.31	.6986	86.2
	الدرجة الكلية للمحور الثاني	4.23	.57894	84.5

ويتضح من الجدول (4-9):

- حصلت الفقرة (3) التي تنص على "تتمشى توجهات المملكة مع توجهات القطاع الصناعي في الوصول للأسواق العالمية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.32، ووزن نسبي 86.4%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن حكومة المملكة لها توجهاً خاصاً من اجل تشجيع الصناعة.
- حصلت الفقرة رقم (1) التي تنصل على "تم تطوير أنظمة عمل وشركات وتشريعات تسهل وصول منتجات الصناعات المحلية الغير نفطية إلى الأسواق العالمية" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي 4.17، ووزن نسبي 83.6%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن الحكومة تحرص على توفير كل ما يحتاجه القطاع الصناعي من أجل تعزيز العملية الصناعية في المملكة.
- جاءت الدرجة الكلية للبعد (تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد) بمتوسط 4.23، ووزن نسبي 84.5%، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة عليه، وتعزو الباحثتين ذلك إلى الحكومة السعودية تطمح بأن تحقق أهداف الرؤية التي انطلقت في تطبيقها من عام 2016 والتي تطالب بتنمية كافة القطاعات السعودية وأهمها القطاع الخاص والعام لانعكاسه على الاقتصاد
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شهاب، 2021)، ودراسة (الحجيلي، 2021)، ودراسة (النويصر، 2020)

ثانياً: الخدمات اللوجستية

جدول رقم (4-10): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للخدمات اللوجستية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	هناك توجهات في المملكة لتسهيل الخدمات اللوجستية الممكنة من تعزيز الصناعات المحلية.	4.30	0.778	86.0

2. تسهم رؤية المملكة وبرامجها من الاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي للمملكة الاستراتيجي.	4.40	0.784	88.0
3. تمتلك المملكة موانئ وخطوط ملاحية كافية ومناسبة لتوسيع نقل البضائع بالاتجاهين بصورة تساهم في تسهيل العمليات الصناعية.	4.25	0.778	85.0
4. ركزت المملكة بصورة واضحة على تمكين وتعزيز الخدمات اللوجستية بصورة متكاملة مع توجهاتها نحو تطوير القطاع الصناعي.	4.35	0.786	87.0
5. تمثل الخدمات اللوجستية في المملكة بيئة جاذبة للاستثمار الخارجي.	4.15	0.635	83.0
6. تتميز الخدمات اللوجستية في المملكة بكفاءة عالية وجودتها وسرعتها.	4.10	0.582	82.0
7. ساهمت تدخلات المملكة في تطوير البنية التحتية للخدمات اللوجستية بتطوير القدرة الاستيعابية للخدمات اللوجستية	4.5	0.632	90.0
8. تعتمد الخدمات اللوجستية في المملكة على شبكات ربط إقليمية تنافسية	3.99	0.788	79.8
9. توفر المملكة لوائح وأنظمة تعزز حوكمة القطاع اللوجستي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.	3.90	0.786	78.0
الدرجة الكلية للمحور الثاني	4.21	.72726	84.30

يتضح من الجدول (4-10):

- حصلت الفقرة (7) التي تنص على "ساهمت تدخلات المملكة في تطوير البنية التحتية للخدمات اللوجستية بتطوير القدرة الاستيعابية للخدمات اللوجستية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.5، ووزن نسبي 90%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن هناك تدخلات حكومية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية لتشجيع الاستثمار فيها وتشجيع الصناعة.
- حصلت الفقرة رقم (9) التي تنصل على "توفر المملكة لوائح وأنظمة تعزز حوكمة القطاع اللوجستي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي 3.90، ووزن نسبي 78%، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن الحكومة تعمل على ضبط أعمالها في الشركات من خلال لائحة الحوكمة التي جعلت العمل أفضل ونظمت عمل الشركات بشكل كبير.
- جاءت الدرجة الكلية للبعد (الخدمات اللوجستية) بمتوسط 4.21، ووزن نسبي 84.3%، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة عليه، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن الحكومة السعودية تطمح بأن تكون على أعلى مستوى من الجهوزية اللوجستية، وبذلك فهي تضع الخدمات اللوجستية من ضمن المبادرات الدولية والعالمية وعلى أولى أهداف البرامج الخاصة بالمملكة مثل رؤية المملكة 2030، وبرنامج تطوير الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية.
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شهاب، 2021)، ودراسة (الحجيلي، 2021)، ودراسة (النويصر، 2020)

إجابة السؤال الثالث: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030؟

وللإجابة على السؤال تم استخدام معامل الارتباط لمعرفة العلاقة ونوعها، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (4-11): نتائج اختبار تحليل العلاقة بين المتغيرين

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة
هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030؟	.887[a]	.663	0.000

يوضح الجدول (4-11)

أن معامل الارتباط بلغ 0.887 وهو موجب، وأن معامل التحديد ان 0.663، وأن مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 بذلك يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.

تعزو الباحثتين ذلك إلى أن هناك ارتباط قوي بين برنامج تطوير الصناعات المحلية وغير النفطية والخدمات اللوجستية وتحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية ضمن الرؤية، حيث يعتبران مكملان لبعضهما البعض، كلما ارتفع مستوى تطبيق برنامج التطور كلما انعكس ذلك على الخدمات اللوجستية مما ساهم في تحقيق الرؤية 2030 وزاد من فرص نجاحها وتحقيقها لأهدافها المنشودة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شهاب، 2021)، ودراسة (الحجيلي، 2021)، ودراسة (النويصر، 2020)

إجابة السؤال الرابع: الذي ينص على: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030؟

وللإجابة على السؤال الرابع تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4-12): نتائج اختبار تحليل الانحدار لقياس أثر المتغير المستقل على التابع

البيان	معامل الانحدار β	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030؟	1.27	4.58	0.023

يوضح الجدول (4-12):

أن معامل الانحدار 1.27 وهو موجب، كما أن قيمة الاختبار جاءت 4.58، وأن مستوى الدلالة 0.23 وهي أقل من 0.05 وبالتالي يتضح أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.

وتعزو الباحثتان ذلك إلى أن القطاع الصناعي يشهد تطوراً ملحوظاً في المملكة العربية السعودية، كما أن حكومة المملكة أصبحت تركز على الصناعات غير النفطة من أجل المحافظة على اقتصادها وعلى صناعاتها المحلية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من خلال الانتاج المحلي مما يعزز ويحقق مستهدفات برامج رؤية المملكة 2030.
وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شهاب، 2021)، ودراسة (الحجيلي، 2021)، ودراسة (النويصر، 2020)

الفصل الخامس: التوصيات والخاتمة

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل ما تم الوصول إليه من نتائج، ويستعرض أهم التوصيات التي أوصت بها الباحثتين والتي تعمل على تعزيز التطوير في الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في الصناعات غير النفطية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.

النتائج:

1. يتضح أن ما نسبته 38.7% من أفراد العينة أعمارهم من 36 -40 عاماً، وأن ما نسبته 24.7% من أفراد العينة اعمارهم من 25 – 30 عام، وأن ما نسبته 22.4% من أفراد العينة أعمارهم أكثر من 40 سنة، وأن ما نسبته 13.2% من افراد العينة أعمارهم من 31-35 سنة.
2. تبين أن ما نسبته 70.8% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، وأن ما نسبته 15.5% من افراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم، وأن ما نسبته 12.3% من افراد العينة مؤهلهم ماجستير، وأن ما نسبته 1.4% مؤهلهم دكتوراه
3. يتضح أن ما نسبته28.8% من أفراد العينة قطاعات أخرى متنوعة، وأن ما نسبته 27.4% من أفراد العينة يتبع لقطاع الخدمات اللوجستية، وأن ما نسبته 16.9% من أفراد العينة يتبعون القطاع الغذائي و10% منهم يتبعون قطاع اللدائن، وأن ما نسبته 6.8% يتبعون قطاع أجهزة كهربائية وأن ما نسبته 5.9% منهم يتبعون معادن نفيسة، والباقي بنسبة 1.4% صناعات ورقية.
4. يتضح أن ما نسبته 35.2% من أفراد العينة سنوات الخبرة لديهم من 10 سنوات فأكثر، وأن ما نسبته 22.8% من أفراد العينة كانت سنوات الخبرة لديهم بين سنة إلى 4 سنوات، وأن ما نسبته 21.5% من أفراد العينة سنوات الخبرة لديهم بين 5 - 10 سنوات، وأن ما نسبته 20.5% من أفراد العينة سنوات الخبرة لديهم أقل من سنة.
5. تبين أن مستوى الاعتماد على تحسين الجودة بنسبة مرتفعة بلغت 83.64%.
6. تبين أن مستوى الاعتماد على التكنولوجيا بنسبة مرتفعة بلغت 84.08%.
7. تبين أن مستوى التركيز على سلاسل الامداد والخدمات اللوجستية بنسبة مرتفعة بلغت 83.64%.
8. اتضح أن مستوى تطبيق إدارة الموارد البشرية بنسبة مرتفعة بلغت 76.38%.
9. اتضح أن مستوى تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد جاءت مرتفعة بنسبة 84.5%.

10. تبين أن مستوى الخدمات اللوجستية بنسبة مرتفعة بلغت 84.3%.
11. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.
12. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واقع التطور في الصناعات المحلية غير النفطية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ومستوى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامج رؤية السعودية 2030.

التوصيات:

في ضوء النتائج توصي الدراسة بمجموعة توصيات منها:

1. ضرورة تقدم المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة منتجات بجودة تضاهي جودة المنتجات العالمية.
2. يجب على المنشآت الصناعية غير النفطية في المملكة متابعة التطورات التكنولوجيا في مجال الإنتاج
3. ضرورة أن تهتم المنشآت غير النفطية في المملكة بمدى كفاءة وفاعلية خدماتها اللوجستية
4. ضرورة اهتمام المنشآت غير النفطية في المملكة بالكفاءات بشرية قادرة على التحسين المستمر في المنشأة
5. ينبغي تطوير أنظمة عمل وشركات وتشريعات تسهل وصول منتجات الصناعات المحلية الغير نفطية إلى الأسواق العالمية.
6. ضرورة أن توفر المملكة لوائح وأنظمة تعزز حوكمة القطاع اللوجستي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.
7. انشاء منصة خدمية تسويقية موحدة للقطاع الصناعي غير النفطي والخدمات اللوجستية بحيث تقدم المنصة معلومات حول الشركات العاملة في القطاع الصناعي غير النفطي وشركات الخدمات اللوجستية بغرض استعراض منتجات وخدمات هذه الشركات والربط فيما بينها والتسويق لها.

المقترحات المستقبلية:

تقترح الباحثتان ما يلي:

1. دراسة أثر التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الاجمالي.
2. دراسة أثر التطور الصناعي للصناعات التحويلية على حجم الاستيراد في المملكة العربية السعودية.

المراجع والتوثيقات

1. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية – ندلب. (2021). خطة تنفيذ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية 2021 – 2025، المملكة العربية السعودية. https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/nidlp/

2. بن ويس، الطاهر، وبن عبدلي، إبراهيم (2018) اللوجستية في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة نفطال سعيدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية تخصص مالية وتجارة دولية- الجمهورية الديموقراطية الشعبية-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة.
3. بوزيان، عادل (2014) "تقييم الأداء اللوجستي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام مرجع ASLOG: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، رسالة غير منشورة.
4. الحجيلي، بندر. (2021). دور الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، المجلة العربية للنشر العلمي، 2(39)، ص 146 – 182.
5. حنفي، عبد الغفار. (2018). إدارة المواد والإمداد: المشتريات والمخازن، الجزء الأول، الدار الجامعية.
6. خطة تنفيذ برنامج تطوير الصناعات المحلية والخدمات اللوجستية. (2020).
7. رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (2021). عن الرؤية، https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/overview/
8. رؤية المملكة العربية السعودية. (2021). الرؤية ... النشأة والأهداف، https://www.vision2030.gov.sa/
9. شهاب، خالد. (2021). دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة 2000 – 2019، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، ص132 – 150.
10. عبد الهادي، هويدا. (2013). الصناعات التحويلية: الفرص والتحديات، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
11. عبدالجواد، راضي والرسول، احمد. (2021). فرضيات كالودر ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادي، مج23، ع1، ص63 – 92.
12. الغامدي، ريم والانديجاني، مها. (2020). أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المملكة العربية السعودية للفترة (1990-2018م)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(3)، ص ص 108-126.
13. الغامدي، ريم. (2019). تأثير الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد الثامن، المرز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا: 62-921.
14. النويصر، سارة. (2020). بعنوان "قياس إنتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مؤسسة النقد العربي، المملكة العربية السعودية.
15. هافرلاند، ديفيد، درندي، عبد الإله. (2021). التنوع الاقتصادي في اطار رؤية المملكة 2030: التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية.
16. الهويش، عبد الكريم. (2015). القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية: نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج12، ع1، ص218 – 241.
17. Garidzirai, R. & Muzindutsi, P. (2020). "A panel ARDL Analysis of the Productivity of Key Economic Sectors Contributing to Local Economic Growth in an Emerging Country", Journal of Sciendo, 65(1), 39-53.
18. Olabisi, E. (2020). "Causality between Manufacturing Efficiency, Energy Use and Economic Growth in Nigeria", International Journal of Research and Innovation in Social Science, IV(VIII), 671-675.
19. Naudé W., Szirmai, A., (2012), the importance of manufacturing in economic development: Past, present and future perspectives. UNU-MERIT Working Papers 1-41.

International Academic Journal for Economics and Administrative Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية

Website: http://iajour.com/index.php/eas

ISSN: 2708-7271

The impact of development in local industries and logistics services in achieving the objectives of the National Industrial Development and Logistics Services Program within the programs of the Saudi Vision 2030

Walaa Ali Mishaal AlHakami, Rima Habib Saleh Al-Habib

Submission date: 26/6/2022 **Accepted date: 21/8/2022**

Abstract:

The study aimed to identify the impact of development in the local non-oil industries and logistics services in achieving the objectives of the National Industrial Development and Logistics Program within the Saudi Vision 2030 programs. , which includes the research on local industrial companies operating in the Kingdom of Saudi Arabia. As for the study sample, a stratified random sample of workers in industrial companies operating in the Kingdom of Saudi Arabia was selected, whose number is (219) individuals.

The study reached a set of results:

1. It was found that the level of dependence on quality improvement was at a high rate of 83.64%.
2. It was found that the level of dependence on technology was at a high rate of 84.08%.
3. It was found that the level of focus on supply chains and logistics services was at a high rate of 83.64%.
4. It turns out that the level of application of human resources management is at a high rate of 76.38%.
5. It turned out that the level of development of the private sector's contribution to the economy was high at 84.5%.
6. It was found that the level of logistics services was at a high rate of 84.3%.
7. There is a statistically significant relationship between the reality of development in the local non-oil industries and logistics services in the Kingdom of Saudi Arabia and the level of achieving the objectives of the National Industrial Development and Logistics Program within the programs of Saudi Vision 2030.
8. There is a statistically significant effect between the reality of development in the local non-oil industries and logistics services in the Kingdom of Saudi Arabia and the level of achieving the objectives of the National Industrial Development and Logistics Program within the programs of Saudi Vision 2030.

The study made several recommendations, including:

1. The necessity for non-oil industrial establishments in the Kingdom to provide products of a quality comparable to that of international products.
2. Non-oil industrial establishments in the Kingdom must follow technological developments in the field of production
3. The necessity for non-oil facilities in the Kingdom to be concerned with the efficiency and effectiveness of

their logistics services

4. The necessity for non-oil facilities in the Kingdom to pay attention to human competencies capable of continuous improvement in the facility
5. Work systems, companies, and legislation should be developed to facilitate the access of non-oil local industries products to global markets.

Keywords: local industries logistics services, National Industrial Development and Logistics Services Program, Saudi Vision 2030

References:

[1] Garidzirai, R. & Muzindutsi, P. (2020). "A panel ARDL Analysis of the Productivity of Key Economic Sectors Contributing to Local Economic Growth in an Emerging Country", Journal of Sciendo, 65(1), 39-53.

[2] Olabisi, E. (2020). "Causality between Manufacturing Efficiency, Energy Use and Economic Growth in Nigeria", International Journal of Research and Innovation in Social Science, IV(VIII), 671-675 .

[3] Naudé W., Szirmai, A., (2012), the importance of manufacturing in economic development: Past, present and future perspectives. UNU-MERIT Working Papers 1-41.